الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

ميزانية المواطن
لسنة 2016

«نفهم ميزانية بلادي و نعرف وين ماشية فلوس أولادي»

www.finances.gov.tn

الفهرس

المقدمة ____ 1

ماهي دورة الميزانية؟ ____ 2

ماهي الروزنامة المتبعة لإعداد الميزانية؟ ____ 2

ما هي الفرضيات المعتمدة لميزانية سنة 2016؟ ____ 3

ما هي أهداف قانون المالية لسنة 2016؟ ____ 4

ما هو التـوازن المقترح لميزانيّة الدّولة لسنة 2016؟ ____ 4

من أين تتأتى موارد ميزانية الدولة لسنة 2016؟ ____ 5

1. المداخيل الجبائيّة ____ 5

2. المداخيل غير الجبائيّة ____ 7

ما هي نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016؟ ____ 8

1. نفقات التصرف ____ 9

2. نفقات التنمية و القروض ____ 11

3. خدمة الدين العمومي ____ 11

كم يبلغ عجز الميزانية و كيف يتم تمويله؟ ____ 13

ماهي أهم أحكام قانون المالية لسنة 2016؟ ____ 15

المصطلحات ____ 16

المقـــــــدمة

"ميزانية المواطن لسنة 2016" هي الإصدار الثالث على التوالي لوزارة المالية في إطار تعزيز آلية التواصل و الثقة مع المواطنين ولتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة و الشفافية في المالية العمومية.

ميزانية المواطن هي وثيقة مبسطة لميزانية الدولة تعطي لمحة عن مداخيل الدولة المتوقعة للسنة القادمة وكيفية إنفاقها في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم و الأمن و الدفـــاع الوطني و غيرها بالاضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية و المالية.

كما تتضمن "ميزانية المواطن لسنة 2016" لمحة عن أهم الإصلاحات المدرجة بمشروع قانون المالية لسنة 2016 و التي تهدف إلى تسريع نسق النمو و دفع الاستثمار والتصدي للتهريب و التهرب الجبائي مع المحافظة على سلامة المالية العمومية.

ما هي دورة الميزانية؟

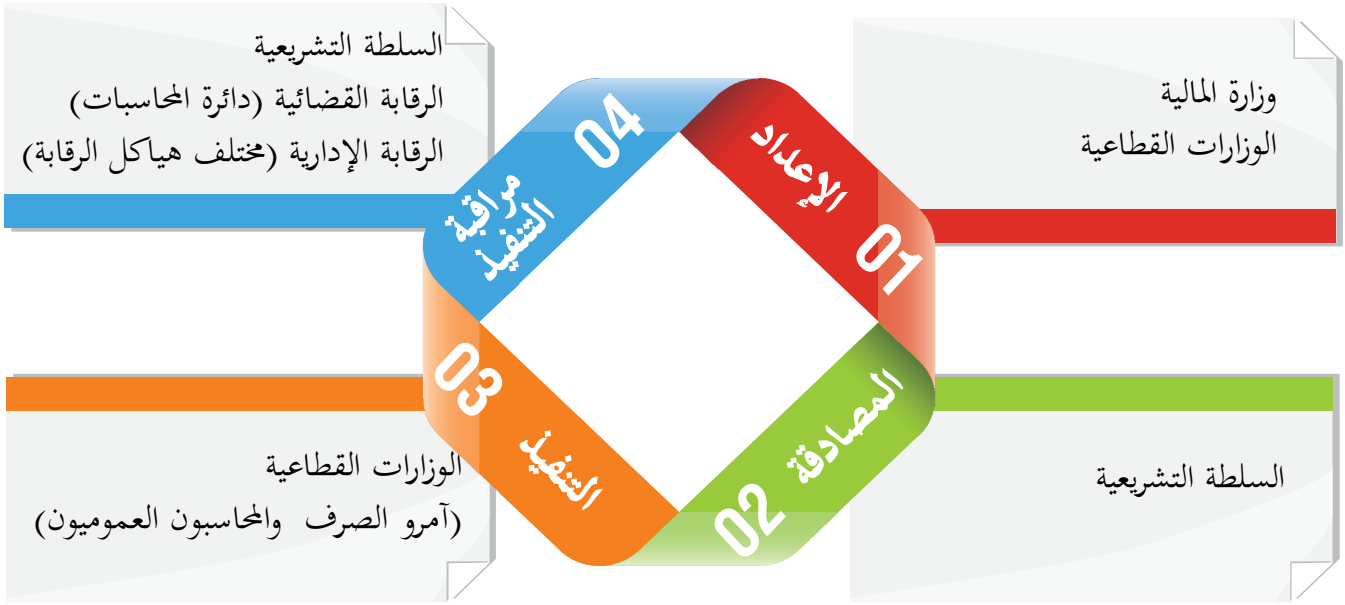

ما هي الروزنامة المتبعة لإعداد الميزانية؟

الثلاثي الأول

- منشور من رئيس الحكومة يضبط التوجهات العامة لإعداد الميزانية

الثلاثي الثاني

- تقييم إنجازات السنة الفارطة
- ضبط النفقات الإلزامية
- توجيه مشاريع ميزانيات الوزارات إلى وزارة المالية

الثلاثي الثالث

- مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات و المصالح المعنية بوزارة المالية
- حوصلة نتائج المناقشات من طرف وزارة المالية
- ضبط الموارد و التوازنات العامة

أوائل أكتوبر

- عرض مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على مجلس الوزراء للمصادقة

15 أكتوبر*

- آخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على السلطة التشريعية

10 ديسمبر*

- ✓ آخر أجل للمصادقة على مشروع قانون المالية و الميزانية من طرف السلطة التشريعية

31 ديسمبر

- آخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية و الميزانية من طرف رئيس الجمهورية

ماهي الفرضيات المعتمدة لميزانية سنة 2016 ؟

نسبة النمو
% 2.5

معدل سعر برميل النّفط
55 دولار

معدل أسعار الصرف
1.970=1$ د
2.200=1€ د
16.500=1000¥ د

تطور الواردات = 3.9%
تطور الصادرات = 3.0%

معدل سعر الطنّ من:
القمح الصلب = $420
القمح اللين = $240
الشعير = $220

بعض المؤشرات:

تتأثر التوازنات المالية بتغير سعر برميل النفط في الأسواق العالمية و بمستوى أسعار الصرف

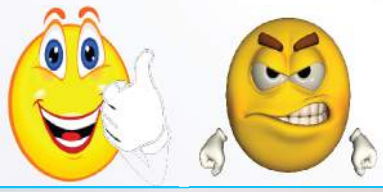

± 1 $/ برميل برنت ← ± 48 م د في الميزانية ← أعباء إضافية = 90 م د | مداخيل إضافية = 42 م د

± 10 مليمات/$ ← ± 20 م د في الميزانية ← أعباء إضافية = 31 م د | مداخيل إضافية = 11 م د

يتأثر الدين العمومي الخارجي (خدمة و حجما) بتغير أسعار الصرف كما يلي:

+ 10 مليم ($)		+ 10 مليم (€)		+ 100 مليم (1000 ¥)	
الأصل	1.5 م د	الأصل	3.6 م د	الأصل	0.7 م د
الفائدة	1.4 م د	الفائدة	1.2 م د	الفائدة	0.7 م د
خدمة الدين الخارجي	2.9 م د	خدمة الدين الخارجي	4.8 م د	خدمة الدين الخارجي	1.4 م د
حجم الدين الخارجي	46 م د	حجم الدين الخارجي	55 م د	حجم الدين الخارجي	26 م د

سيتم إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بداية من سنة 2016
أي تعديل أسعار السوق الداخلية بتغير الأسعار بالأسواق العالمية.

ما هي أهداف قانون المالية لسنة 2016؟

الخروج بسرعة
من الركود الاقتصادي

اتخاذ إجراءات لمقاومة
التهريب
والتصدي للتجارة الموازية

مواصلة تنفيذ برنامج
دعم
النشاط الاقتصادي بالجهات

- **حصر عجز الميزانية في مستوى 3.9 % من الناتج الإجمالي المحلي.**
- **حجم الدين العمومي في حدود 50354 م د أي 53.4 % من الناتج الإجمالي المحلي.**

مساندة المؤسسات
الاقتصادية لضمان استمرارية
نشاطها ودفع الاستثمار

مساندة قطاع السياحة
والصناعات التقليدية

تنفيذ برنامج
الإصلاح الجبائي

ما هو التوازن المقترح لميزانية الدولة لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ؟

بحساب : م.د	2015 ق.م.ت	2015 التحيين	2016 ق.م
الموارد الذاتية	21 152	20 778	22 656
المداخيل الجبائية	18 510	18 540	20 600
المداخيل غير الجبائية	2 642	2 238	2 056
موارد الإقتراض والخزينة	6 748	6 536	6 594
مجموع الموارد = مجموع النّفقـات	27 900	27 314	29 250
نفقات التّصرف	17 702	17 236	18 619
نفقات التّنمية	5 264	5 264	5 401
القروض	114	114	100
خدمة الدين	4 820	4 700	5 130
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	**– 4 186**	**– 3 816**	**– 3 664**
% من الناتج المحلي الاجمالي	– 4.8 %	– 4.4 %	– 3.9 %

من أين تتأتى موارد ميزانية الدولة ؟

تقدر جملة موارد و نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016 بـ 29 250 م د أي زيادة بـ1 936 م د أو 7% بالمقارنة مع النتائج المحتملة سنة 2015 .

هيكلة موارد ميزانية الدّولة وتطوّرها (بحساب م.د)

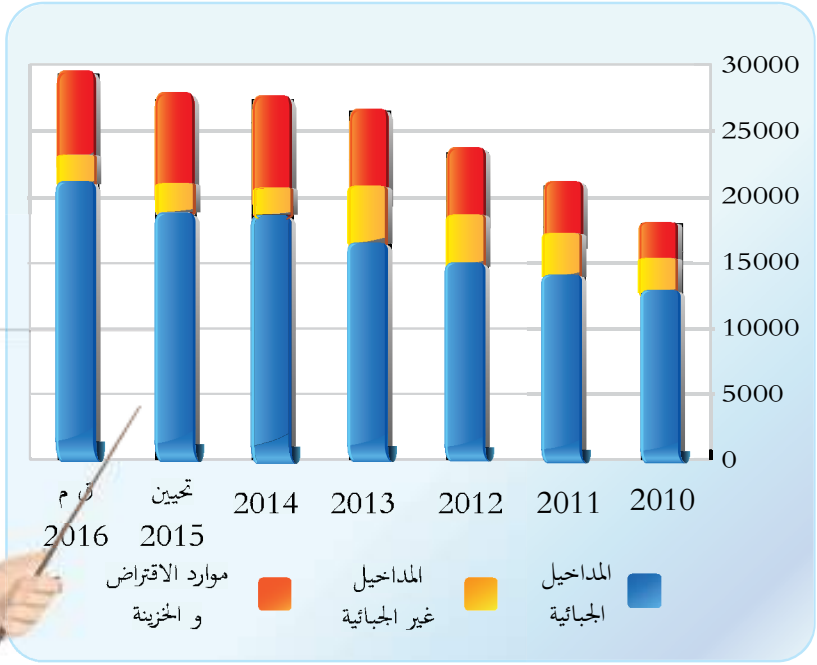

1 المداخيل الجبائيّة :

تقدر المداخيل الجبائية لسنة 2016 بـ20 600 م د أي بزيادة 11% مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2015 و هي تمثل 70% من جملة الميزانية.

و تتميز هذه المداخيل بـ:

- انعكاس البرنامج العام للزيادة في الأجور (+320 م د)
- مردود الاصلاح الجبائي (-31 م د)
- انعكاس ارساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات (+362 م د)

تطور نسبة الضغط الجبائي

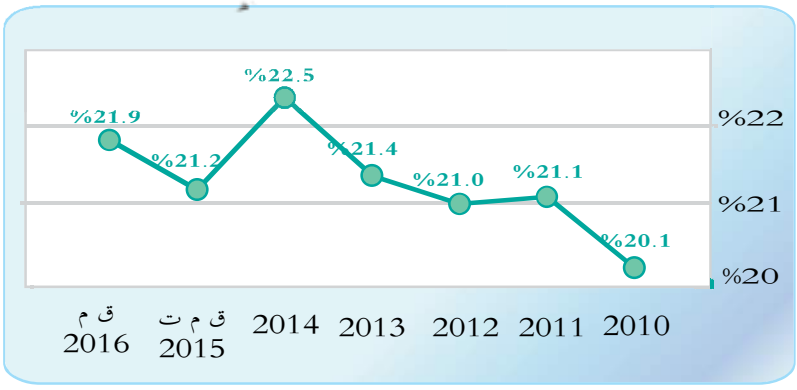

الأداءات المباشرة

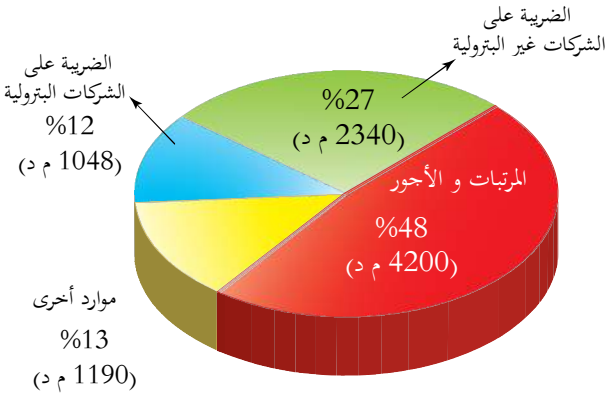

و يفسر تطور الأداءات المباشرة بـ13% أساسا بنمو الضريبة على المرتبات و الأجور بـ18% من جهة و نمو مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ16% من جهة أخرى، مقابل تراجع مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ5%.

الأداءات غير المباشرة

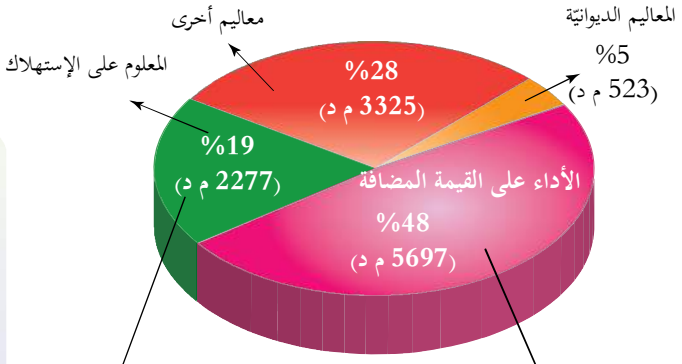

تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2016 على أساس :

- تراجع مردود المعاليم الديوانية بـ34% مرتبط أساسا بالتخفيض في نسب المعاليم الديوانية المقترح ضمن قانون المالية و المقدر انعكاسه بـ-316 م د.
- تطور مردود المعلوم على الإستهلاك بـ25% (450 م د) ناتج عن إرساء التعديل الآلي لأسعار المنتوجات النفطية (+370 م د)
- تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ12% متأت أساسا من توسيع قاعدة الأداء على القيمة المضافة و المقدر انعكاسها بـ+312 م د.

هيكلة الأداء على القيمة المضافة
(نظام داخلي)

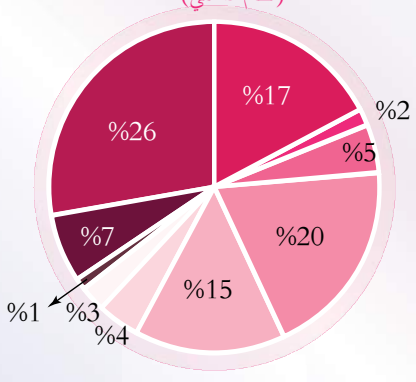

- تسبقات 50% على الأسواق العمومية
- القطاع السياحي
- القطاع البنكي
- شركات توزيع النفط
- STEG et SONEDE
- المهن الحرة
- المشروبات الكحولية
- التبغ
- قطاع الاتصالات
- نشاطات أخرى

هيكلة المعلوم على الإستهلاك

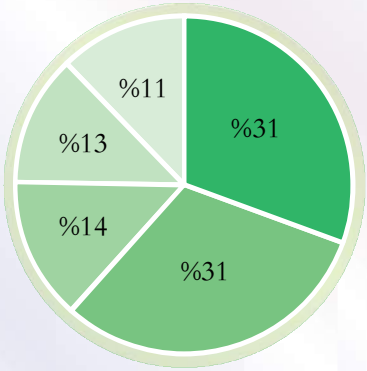

- المنتجات النفطية
- التبغ
- المشروبات الكحولية
- السيارات
- المنتجات الأخرى

تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2016 بـ2056 م د مقابل 2238 م د محتملة لسنة 2015 أي بانخفاض ب 182 م د أو 8%.
و يعزى هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض عائدات المساهمات بـ190 م د ناتج عن استخلاص استثنائي في 2015 لديوان الطيران المدني وانخفاض مرابيح ETAP

هيكلة عائدات المساهمات

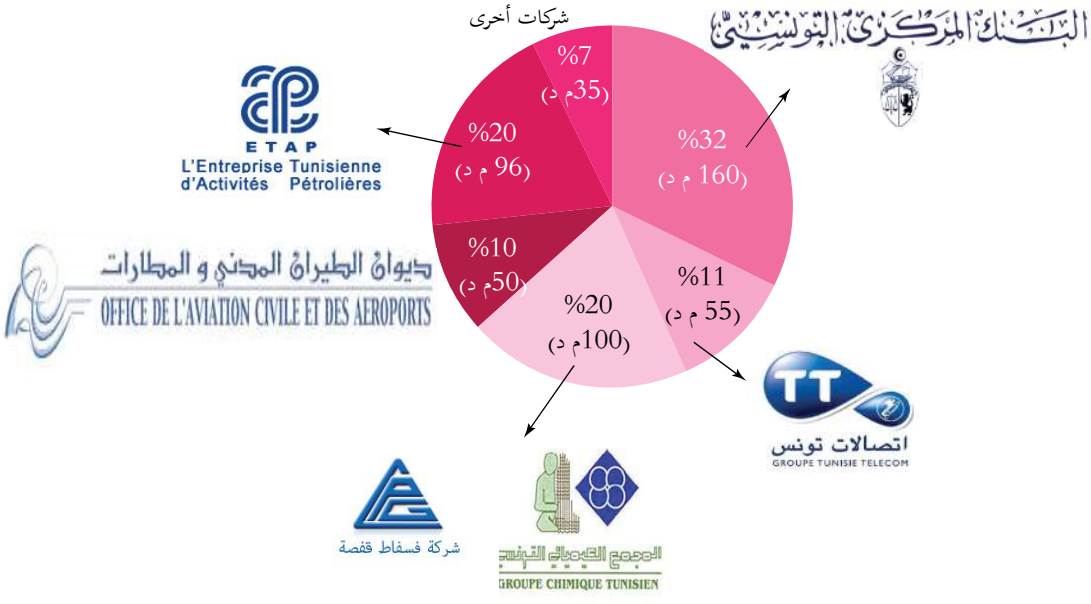

ماهي تفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2016؟

الهيكلة الاقتصادية للنفقات

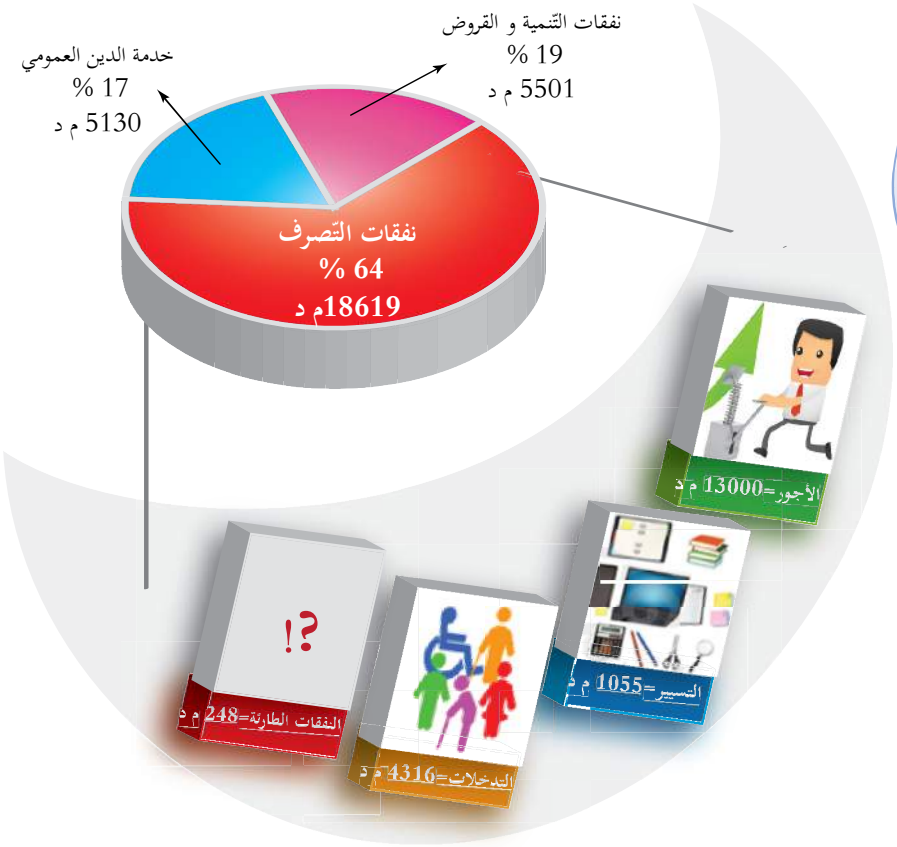

قدرت نفقات ميزانية الدولة لسنة 2016 بـ29250 م د مقابل 27786 م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 أي بزيادة بـ1364 م د أي 5%

هيكلة النفقات دون الدين حسب الوزارات

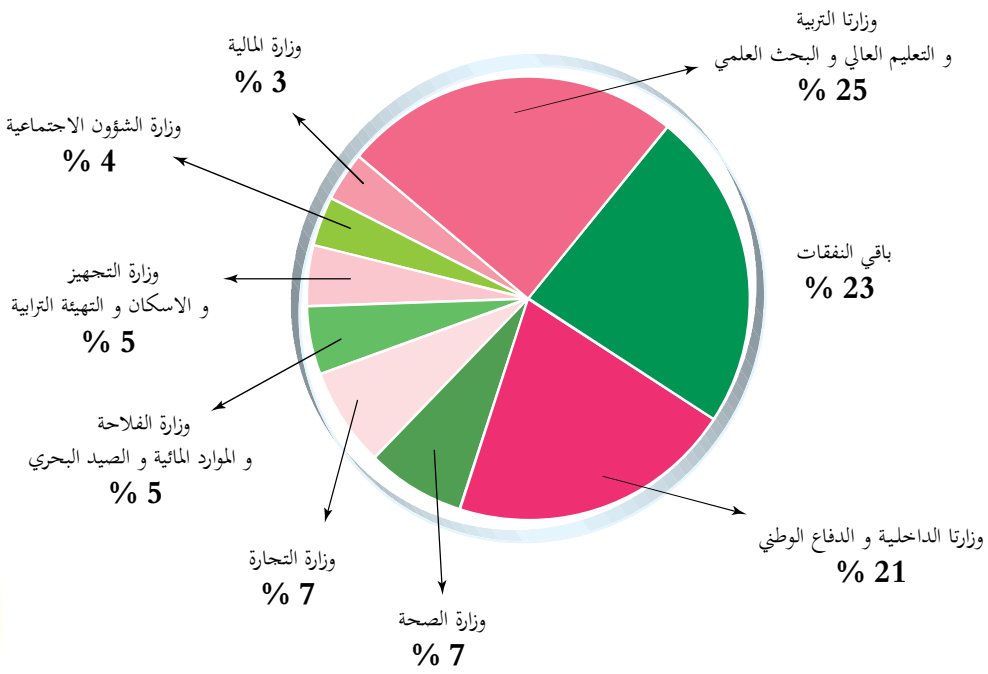

نفقات الأجور

قدرت نفقات الأجور لسنة 2016 بـ13000 م د أي زيادة بـ12%
أو 1369 م د مقارنة بقانون المالية التكميلي للسنة السابقة.
وتفسر هذهالزيادة خاصة بـ:

- برنامج عام و برنامج خصوصي للزيادة في الأجور: 650 م د
- ترقيات سنة 2016 و تعديل كلفة ترقيات سنة 2015: 194 م د
- تفعيل الاتفاقيات السابقة قسط 2016 و قسط 2015: 300 م د
- تعديل كلفة انتداب سنة 2015: 192 م د

%الأجور من الميزانية دون خدمة الدين

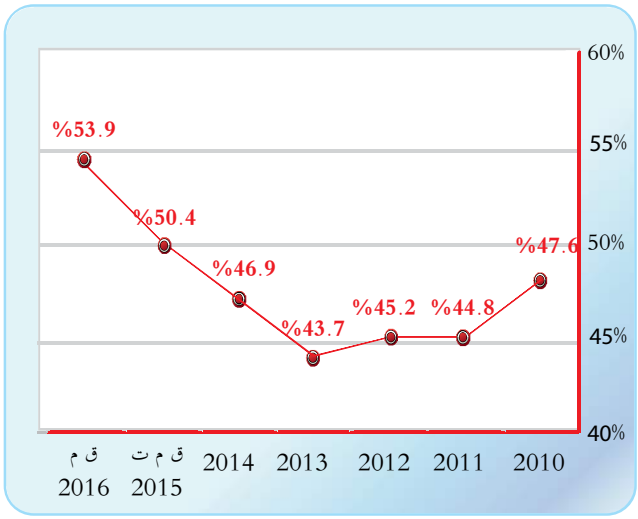

الانتدابات حسب القطاعات

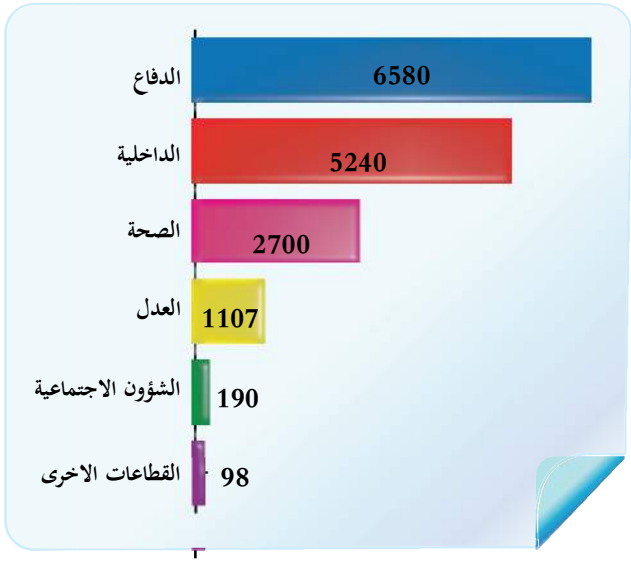

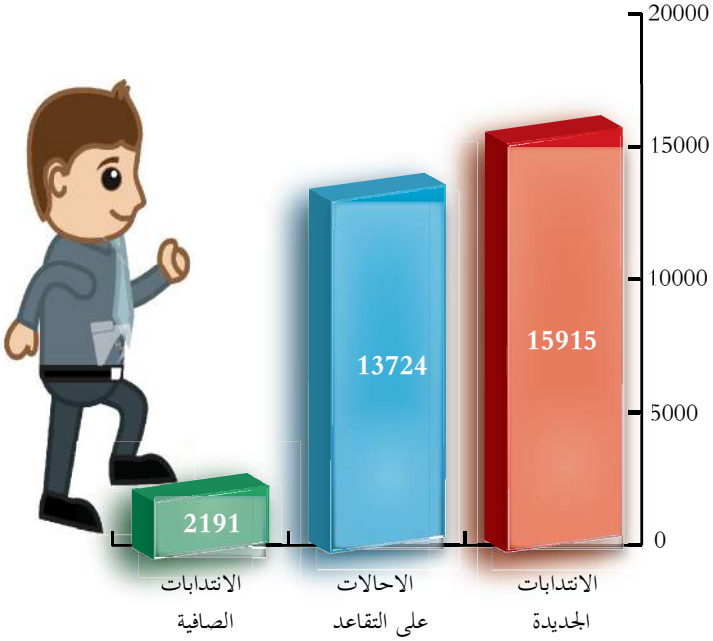

نفقات التسيير

قدرت نفقات التسيير لسنة 2016 بـ1055 م د مسجلة زيادة بـ31 م د (أو 3% مقارنة بقانون المالية التكميلي للسنة السابقة).
و تتوزع هذه النفقات بين:

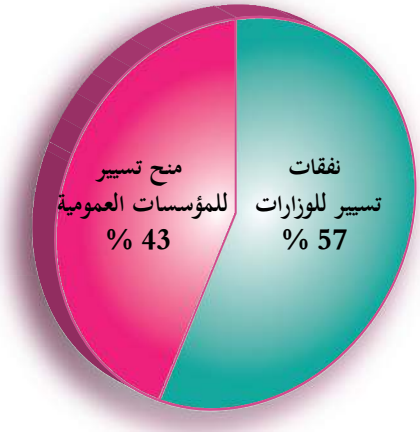

التدخلات دون الدعم:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 60 م د
المنح و القروض الجامعية 145 م د
الجماعات المحلية 385 م د
النهوض بالفئات محدودة الدخل 542 م د
التدخلات الأخرى 572 م د

- منح جامعية بتونس: 110 م د
- منح جامعية بالخارج: 30 م د
- منح و قروض و اعانات جامعية: 5 م د

- صرف منح قارة بـ150 د شهريا لفائدة 250 ألف عائلة + 10د لكل طفل في سن الدراسة
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية و بمناسبة العودة المدرسية
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الاعاقة و لتسيير مراكز رعاية المسنين و المعوقين و مركبات الطفولة

الدعم: قدرت نفقات الدعم بـ2612 م د

و قد تم اعتماد المعطيات التالية:
انتاج النفط الخام: 2450 ألف طن
انتاج الغاز الطبيعي: 2533 ألف طن معادل نفط
ورید الغاز الطبيعي: 2960 ألف طن معادل نفط
ورید المواد النفطية: 2721 ألف طن

دعم المحروقات = 579 م د

دعم المواد الأساسية = 1600 م د

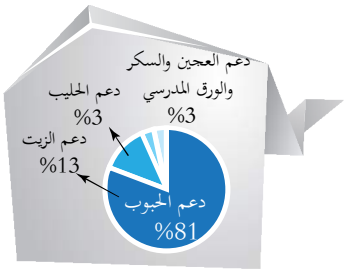

دعم النقل = 433 م د

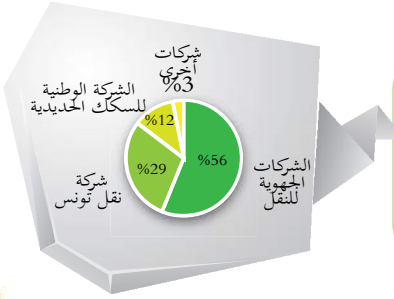

% الدعم من الناتج الاجمالي المحلي

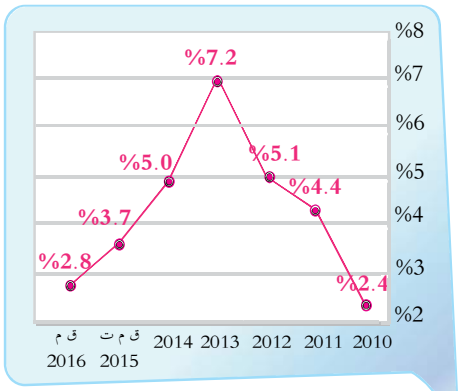

% الدعم من جملة الميزانية

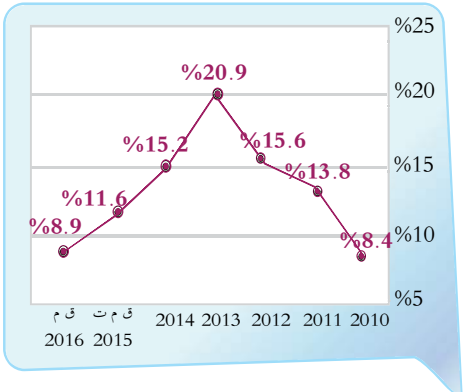

2 نفقات التنمية و القروض

% نفقات التنمية من الناتج الاجمالي المحلي

قدرت نفقات التنمية و القروض بـ 5501 م د مسجلة بذلك تطورا بـ2.3% أو 123 م د بالمقارنة مع تقديرات سنة 2015.

هيكلة نفقات التنمية حسب المشاريع

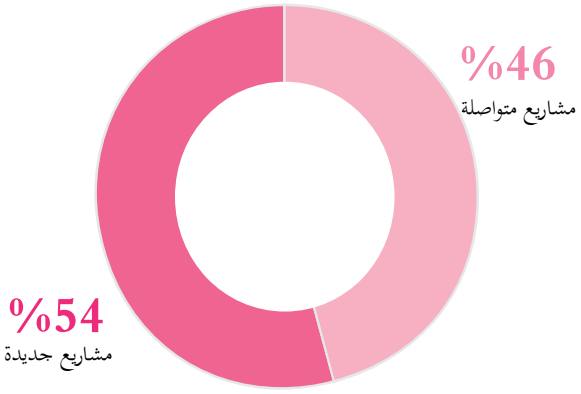

هيكلة نفقات التنمية حسب القطاعات

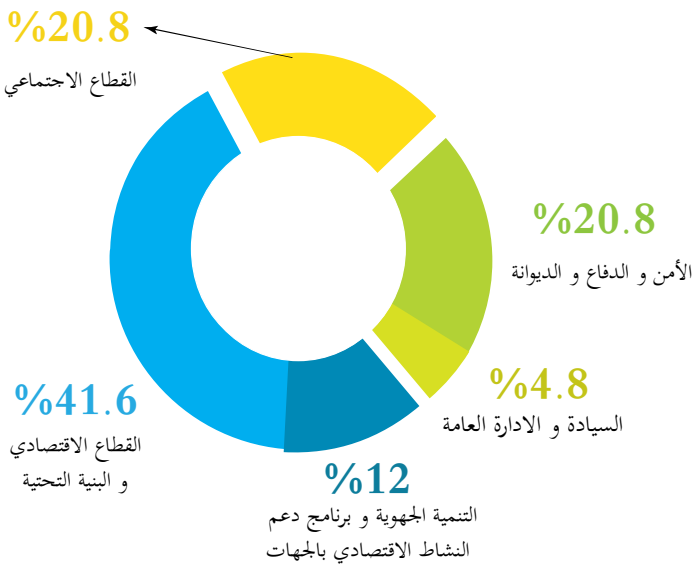

3 خدمة الدين العمومي

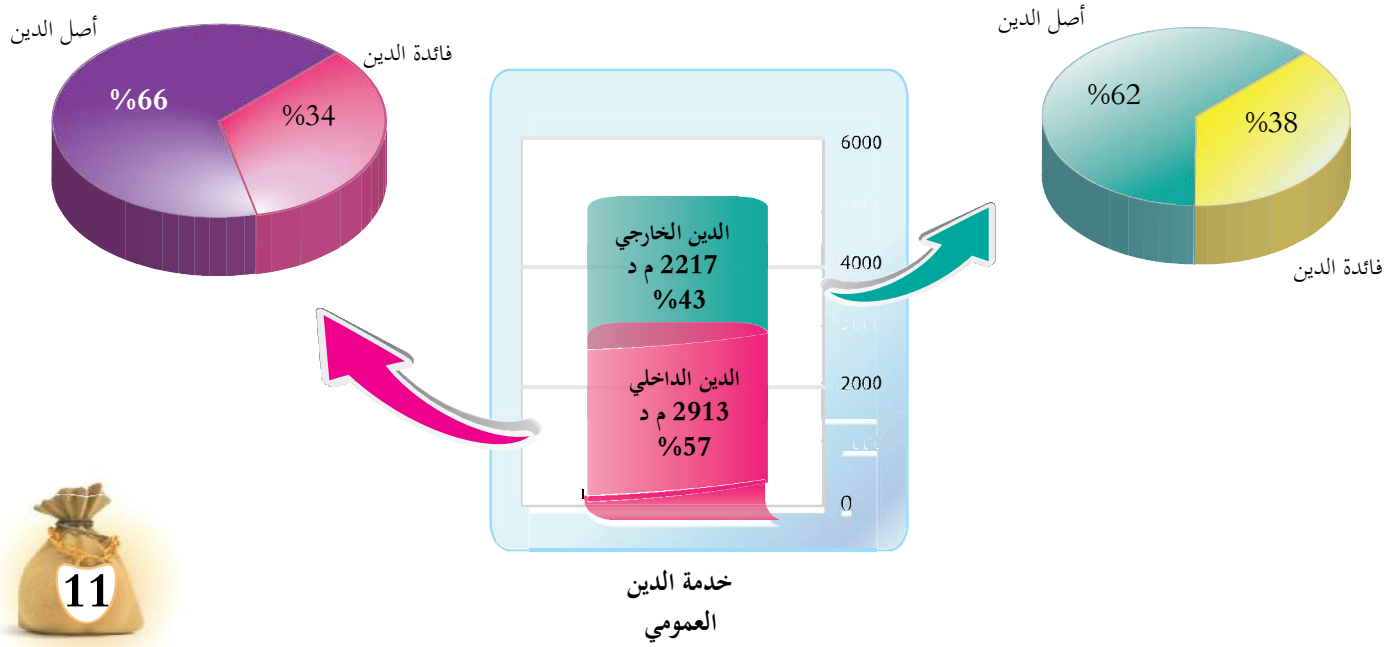

خدمة الدين العمومي

قدر حجم الدين العمومي لسنة 2016 بـ 50 354 م د أي ما يمثل 53.4 % من الناتج المحلي الخام مقابل 52.7 % محتملة لسنة 2015

%من الناتج الاجمالي المحلي

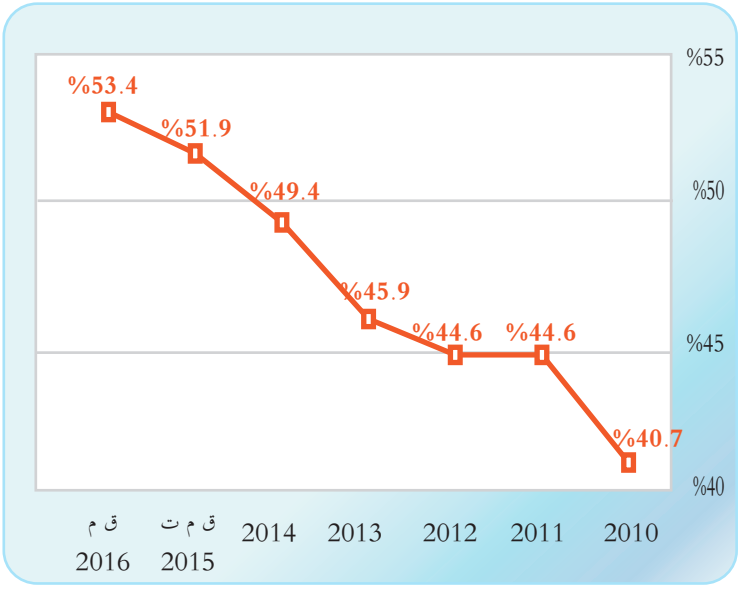

هيكلة المديونية الخارجية حسب العملات

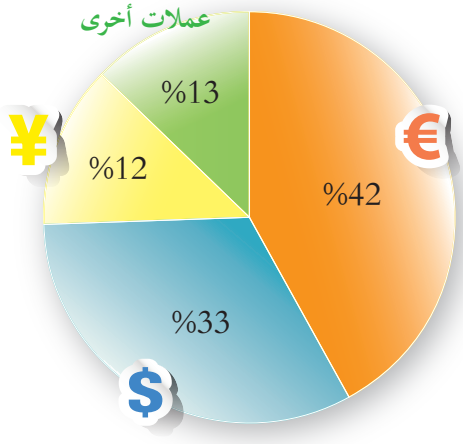

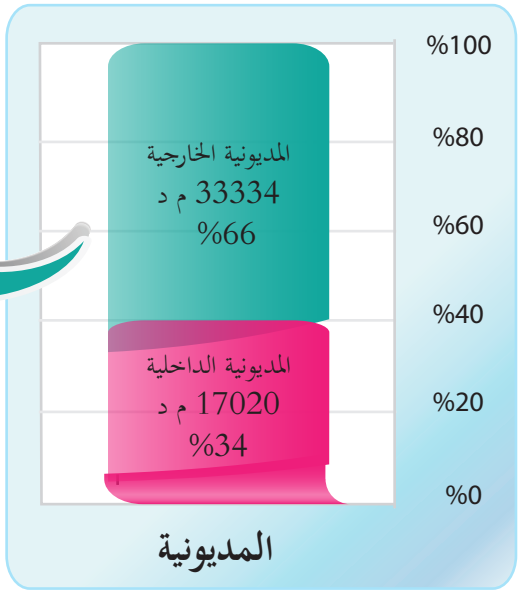

كم يبلغ عجز الميزانية وكيف يتم تمويله؟

قدر عجز ميزانية الدولة لسنة 2016 دون اعتبار الهبات الخارجية مداخيل المصادرة بـ3664 م د.

و سيتم تمويل هذا العجز الميزانية بـ:

- مداخيل المصادرة : 200 م د
- الهبات الخارجية : 150 م د
- الاقتراض الصافي : 3314 م د

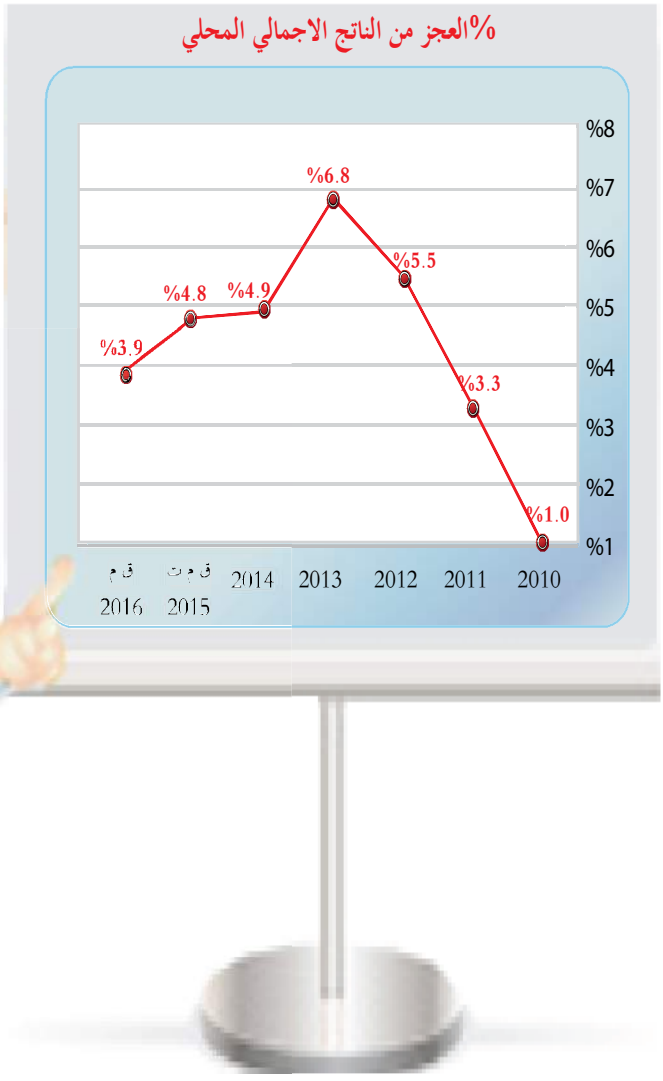

الإقتراض الداخلي	**2 000**
الإقتراض الخارجي	**4 594**
السّوق الماليّة العالمية	1 598
برنامج دعم الميزانيّة	1 379
صكوك اسلامية	1 000
القروض الخارجية الموظفة	617

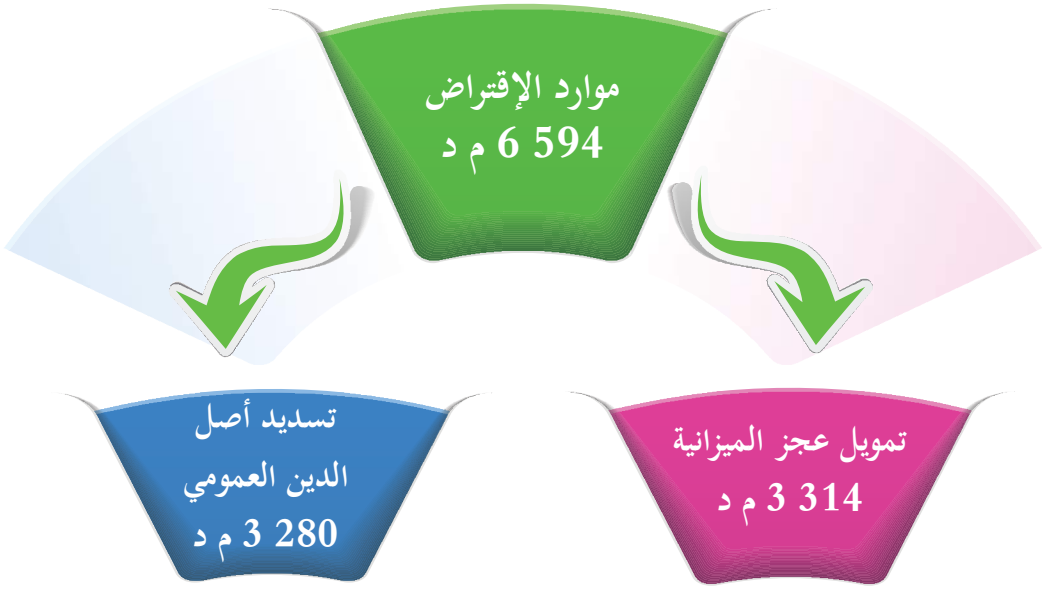

ماهي أهم أحكام قانون المالية لسنة 2016؟

1) احكام الانتفاع بالنظام التقديري و تبسيطه و حصره في مستحقيه لاضفاء أكثر عدالة جبائية عليه
2) توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الدخل
3) التخفيض في نسبة الطرح التقديري بالنسبة الى المداخيل العقارية
4) توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة وتخفيض قاعدته
5) التخفيض في نسبة الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة
6) الحد من الأداءات و المعاليم المستوجبة على المواد الموردة و المقتناة محليا
7) ارساء نظام جبائي تفاضلي لفائدة المؤسسات النموذجية في الجباية
8) تمكين تونس من الايفاء بتعهداتها الدولية في مجال تبادل المعلومات
9) دعم حق مصالح الجباية في الاطلاع على المعلومات و الوثائق التي تخص المطالبين بالأداء
10) مقاومة ممارسة الأنشطة بصفة خفية ودعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين
11) دعم مجهود الدولة في مقاومة التهرب و التحيل الجبائي
12) ترشيد قاعدة المعلوم على الاستهلاك
13) مزيد ترشيد منح الاعفاء من دفع الأداءات و المعاليم المستوجبة عند التوريد للمعدات الدارجة
14) اضفاء مزيد من المرونة لتسوية وضعية البضائع الموضوعة قيد الإيداع الديواني
15) توقيف العمل بالمعاليم و الأداءات المستوجبة على المنتجات الموجهة لفائدة جمعية مساعدة الأطفال المصابين بمرض "كزرودرم بقمنتوزم"
16) دعم مراكز تصفية الدم و الضغط على كلفة عملياتها
17) توفير بعض المنتجات الموجهة خصيصا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بأسعار مناسبة
18) تبسيط اجراءات تسجيل العقود
19) وضع المنتوج المحلي و المنتوج المورد على قدم المساوات

المصطلحات

قانون المالية : هو القانون الذي يأذن كل سنة بتنفيذ ميزانية الدولة و ينص على جملة مواردها و نفقاتها.

ميزانية الدولة: وثيقة تضبط موارد و نفقات ميزانية الدولة و تمثل أداة الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية. وهي تترجم توجهات الدولة حيث تعكس السياسة الاقتصادية و الاجتماعية والأولويات المقررة من خلال الإعتمادات المرصودة.

الموارد الجبائية : تمثل هذه الموارد المبالغ المالية المقتطعة إجباريا من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من قبل الدولة و ذلك بموجب القانون. و تتأتى هذه الموارد من:

- **النظام الداخلي**: المعاليم و الأداءات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الداخلي
- **النظام الديواني**: المعاليم و الأداءات المرتبطة بالتوريد

و تنقسم إلى :

- **الأداءات المباشرة** : تهم الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات.
- **الأداءات غير المباشرة** : تهم بالأساس الأداء على القيمة المضافة و معلوم الاستهلاك و المعاليم الديوانية و معاليم أخرى مثل معلوم الطابع الجبائي و معلوم التسجيل و معلوم الجولان .

الأداء على القيمة المضافة : هو أداء يُفرض على الفارق بين ثمن البيع وكلفة الشراء.

المعلوم على الاستهلاك: يطبق المعلوم على الاستهلاك عند الإنتاج و التوريد على قائمة محدودة من المنتجات منها المشروبات الكحولية والتبغ و المحروقات والسيارات السياحية.

المعاليم الديوانية: هي الأداءات التي تخضع لها البضائع الداخلة إلى التراب التونسي أو الخارجة منه ماعدا الاستثناءات المنصوص عليها بصفة صريحة في المعاهدات والاتفاقيات التجارية النافذة المفعول.

الموارد غير الجبائية : تتكون من مداخيل اعتيادية (مداخيل عبور الغاز الجزائري عبر التراب التونسي، عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية،...) و أخرى غير اعتيادية (مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية ...) .

الضغط الجبائي: هو نسبة المداخيل الجبائية من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

نفقات التصرف: هي النفقات السنوية المتكررة و المخصصة للسير العادي لأجهزة الدولة و تهم بالأساس الأجور و نفقات وسائل المصالح (الأكرية، الكهرباء، الماء، المعدات الإدارية، ...) وتدخلات الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي (نفقات الدعم، المنح والقروض الجامعية، منح لفائدة العائلات المعوزة،...)

◁ **نفقات التنمية** : هي النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بصفة مباشرة و غير مباشرة (المنشآت العمومية) علاوة على التشجيعات والمساهمة في رأس المال.

◁ **عجز الميزانية** : هو الفارق بين الموارد الذاتية للدولة و النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي. و يتم تمويل عجز الميزانية عبر الاقتراض الداخلي والخارجي.

◁ **الناتج المحلي الإجمالي** : هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي و التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. و يمكن احتساب الناتج الإجمالي المحلي حسب المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات − الواردات)

◁ **نسبة التضخم** : هي تراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية و يتجلى هذا التراجع من خلال ارتفاع الأسعار. و لهذه الظاهرة صلة كبيرة بالاستهلاك و الإنتاج من جهة و بالسياسة النقدية من جهة أخرى.

◁ **الدين العمومي**: هي جملة المبالغ التي تقترضها الدولة لتغطية نقص في الموارد الذاتية و يتأتى الدين من مصادر داخلية (سندات الخزينة، الاقتراض الوطني) و أخرى خارجية (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي)

◁ **الصكوك الإسلامية**: أداة تمويل جديدة تتضمن عديد الأنواع حسب مدة التسديد و المنفعة المرتقبة منها صكوك السلم، صكوك المشاركة الحكومية، صكوك الإجارة الحكومية و صكوك الاستصناع.

موارد الدولة ؟
مشروع الميزانية ؟
ميزانية المواطن ؟
نفقات الدولة ؟